برامج التنمية بين الأهداف المنشودة و النتائج المحدودة

أ/ فوزية خلوط
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر

الملخص :

بعد سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر خلال فترة التسعينات، ومن خلال تطبيق سياسة التعديل الهيكلي، وبالرغم من تدخلات الهيئات والمؤسسات الدولية، إلا أن الأزمة الاقتصادية لم تجد لها حلا نهائيا، الشيء الذي دفع السلطات العمومية إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة من اجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، لأجل ذلك اعتمدت الجزائر سلسلة من المشاريع الكبرى تخص جميع القطاعات وعلى مستوى التراب الوطني.

Résumé:

Après une série de réformes économiques adapté en Algérie, pendant les années quatre-vingt-dix, et selon l'application de la politique d'ajustement structurelle, et malgré l'influence des fondations et l'organisation mondiale,la crise économique n'a pas aboutie un résultat finale. C'est la cause qui a poussé les autorités publiques à suivre une nouvelle politique économique pour aboutir un développement économique globale et durable c'est pour cela l'Algérie a appliquée une série de grands projets dans tous les domaines et sur le territoire nationale.

مقـــــدمـــة:

مع مطلع القرن الحالي، شهدت عائدات الصادرات النفطية ارتفاعا محسوسا مكن من تخفيف عبء المديونية من جهة، وتمويل المشاريع الكبرى من جهة أخرى ، التي تبنتها السلطات العمومية عقب العشرية المأساوية التي عانت فيها الجزائر من ناحية الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي وحتى الامن الاجتماعي. لذا اعتمدت الدولة مجموعة من الاستثمارات العمومية أدرجت ضمن مخططات تنموية، تمثلت هذه المخططات المتتالية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي امتد على مدى فترة (2001–2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005–2009) المرفق بالبرنامجين التكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا والخاصين بالفترة (2006–2009)، إضافة إلى البرنامج الخماسي المتعلق بالفترة (2010–2014).

وما يدفعنا للتساؤل هنا هو: الى أي مدى تم النجاح في انجاز المشاريع الاقتصادية الكبرى،وما مدى دور هذه المشاريع في دفع عجلة التنمية الاقتصادية؟

وسنتناول كل برنامج على حدة بدءا ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي ،البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي،البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا،وأخيرا برنامج التنمية الخماسي؛والتي تركز جميعها و بشكل كبير على تنمية وتطوير الخدمات العمومية ودعم الأنشطة الإنتاجية إضافة إلى تنمية الموارد البشرية.

1/محتـــوى برنـــامج دعـــم الإنعـــاش الاقتصادي وأهدافه :يمثل برنامج دعم الانعاش الاقتصادي*، برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية للفترة (2001–2004) بميزانية أولية تجاوزت 07 مليار دولار، ويهدف هذا البرنامج إلى تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتدعيم الخدمات العمومية في مجالات الـــنقل، البنية التحتية، الري، الـــتنمية المـــحلية، تحسين معيشة السكان وتطوير الموارد البشرية.

وقد رصدت السلطات العمومية مبلغ 525 مليار دج لهذا البرنامج موزعة كالتالي

جـدول رقم (1): التـوزيع السنـوي للمبالغ الماليـة المخصصة لبرنـامج دعم الإنعـاش الاقتصـادي

السنـــوات	المبـالـغ المـاليـة (مليـار دج)	نسبـة المبـالغ %
2001	205,4	39,12
2002	185,9	35,41
2003	113,2	21,56
2004	20,5	3,90
المجمـوع	**525**	**100**

المصـدر: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)، مصالح رئاسة الحكومة.

من الجدول نلاحظ كبر حجم المبالغ المخصصة للسنتين 2001 و2002 وهذا من أجل إعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي، كما أن الظروف التي عاشتها البلاد خلال فترة التسعينات دفعت السلطات العمومية إلى التعجيل في تنفيذ مشاريع البرنامج.

1.1 أهداف البرنامج: سطر برنامج الإنعاش الاقتصادي أربع أهداف عملية وثلاثة نوعية:

فالعملية تنطلق من إعادة تنشيط الطلب الكلي والتي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة، ومناصب الشغل عن طريق ترقية مؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة والمستثمرات الفلاحية وأيضا إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية والتي تسمح بانطلاق النشاطات الاقتصادية.

2.1 القطـاعـات المستفيـدة من البـرنـامج يمتد برنامج الإنعاش الاقتصادي على مدى متوسط الأجل من (2001–2004) ووجه أساسا للأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية، تعزيز المرافق العمومية وتنمية الموارد البشرية، خصص للبرنامج

525 مليار دج، أدرجت ضمن مجموعة من المشاريع بلغ عددها 16023 مشروع وزعت كما يلي:[1]

جـــدول رقم (2): مقـومـــات برنـــامج الإنعـــاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحـــــدة: مليـــــار دج

القطـــــاعات	رخـــص البرامـــج بمليـار دج					مجموع رخص البرامج %
	2001	2002	2003	2004	2001 – 2004	
دعـم الإصلاحـات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6
الدعـم المباشر للفلاحـة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,0	12,4
التنمية المحليـة	32,4	42,9	35,7	3,0	114,0	21,7
الأشغال الكبرى	93,0	77,8	37,6	2,0	210,4	40,1
الموارد البشرية	39,4	29,9	17,4	3,5	90,2	17,2
المـجمـــوع	**205,4**	**185,9**	**113,2**	**20,5**	**525,0**	**100**

المصدر: تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، مرجع سابق، ص،123.

وتهدف العمليات التي يجب تنفيذها إلى ضمان انطلاق النمو الاقتصادي من جهة ،وانطلاق التنمية الاجتماعية من جهة أخرى.

من الجدول أعلاه يفسر الاهتمام الكبير بقطاع الأشغال الكبرى برغبة السلطات العمومية بتدارك العجز والنقص الكبيرين في هذا القطاع، أيضا يرجع هذا الاهتمام إلى الوعي بدور القطاع في التنمية الاقتصادية وتأثيره على بقية القـــطاعات الأخرى، إضافة

إلـــى التكلفة الكبيرة لمشاريع القطاع والتي تخصص مبـــالغ كبيرة له، أما التنمية المـــحلية والبشرية فيرجع إلى حرص الدولة على تخصيص حوالي 40 % من قيمة البرنامج إلى أهمية التنمية المحلية ودورها في خلق الثروة، أما التنمية البشرية فتتطلب جهودا كبيرة في مختلف المجالات المرتبطة بتحسين الموارد البشرية، أما ما يتعلق بدعم الإصلاحات وقطاع الفلاحة والصيد البحري فقد تم رصد مبالغ مهمة، حيث تم التركيز على دعم الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات العمومية وتعزيز قدراتها التنافسية، أيضا أعطيت أهمية كبيرة لقطاع الفلاحة، رغم ما استفاده سنة 2000 من انطلاق المخطط الوطني للتنمية الريفية.

3.1 تقييـــــم برنامج دعـــم الإنعاش الاقتصادي: يعتمد تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مدى تحقيق الأهداف المسطرة له، والمتعلقة أساسا برفع معدلات النمو الاقتصادي، تخفيض نسبة البطالة والفقر، لذا سنركز الدراسة على آثار تطبيق البرنامج على النمو الاقتصادي، وعلى تحقيق التوازنات المالية الكلية، وكذا الجوانب الاجتماعية.

1.3.1 النمـــــو الاقتصـــادي: يعـــد من أهم أهداف البرنامج، والجدول المـــوالي يبين تطـــور الناتج المحلـــي الإجمالـــي خـــلال الفترة (1998-2004).

جـــدول رقم (3): تطور النـــاتج المحـــلي الإجمالي خـــلال الفترة (1998-2004).

المـؤشـرات	2000	2001	2002	2003	2004
1. معدل نمو القوة العاملة	1,6+	4,5+	5,2+	5,1+	35,6
1.1. قطاع الفلاحة	0	12,0+	8,2+	8,8+	3,3+
2.1. قطاع البناء والأشغال العمومية	5,1+	2,8+	7,0+	5,4+	6,6+
3.1. قطاع الصناعة	0,8+	1,0+	0,3+	1,1+	107,8+
4.1. قطاع الخدمات	1,4+	2,0+	3,7+	3,7+	50,4+

المصـــدر: صندوق النقد الدولي: FMI ، إحصائيات (2004-2005),

من الجدول، نلاحظ أن مستوى النمو لسنة 2004 أقل من ذلك المسجل سنة 2003، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي سنة 2003 6,9% و 4%سنة 2002، إلا أن سنة 2004 سجلت تراجعا بلغت نسبة PIB 5,5%.

والزيادة الحاصلة في معدلات PIB خلال فترة تطبيق البرنامج انعكست إيجابا على نصيب الفرد من PIB، حيث ارتفع من سنة إلى أخرى ووصل إلى 2253 دولار أمريكي للفرد.

ويمكن توضيح تأثير برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي من خلال أبرز القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في رفع معدل النمو خلال تلك الفترة:

-**قطـــاع الصنـــــاعة:** تميزت الصناعة الوطنية خارج المحروقات بنوع من الركود وذلك خلال الفترة من 1991 إلى 1997، بعد ذلك عرف القطاع العمومي انتعاشا خاصة خلال سنة 2002.

أما خلال فترة تطبيق البرنامج فقد قدر متوسط نمو القطاع بـــ : 2,3% وهي نسبة ضئيلة، والجدول الموالي يبين التطورات المسجلة على مستوى القطاع العام والخاص.

جـــــدول رقم (4): تطور معدلات نـــمو القطاع الصناعي خلال (2001-2004)

الوحـــــدة: (%)

السنـوات / القطـاع	2001	2002	2003	2004	المتوسط السنـوي
1. القطاع العام:	1,3-	1,5-	3,2-	2,6	0,8-
- الطاقة	5,0	4,3	6,6	6,7	5,6
-صناعة الحديد	10,4	7,0	9,1	11	9,3
الميكانيك، الإلكترونيك	0,3	6,2	7,5-	10,3	2,3
- مواد البناء	12,4-	19,1-	20,6-	16,5-	17,1-
- مواد غذائية	2,9-	5,9-	10,4-	5,9-	6,2-
- مواد كيميائية	13,0-	2,3-	2,0-	9,4	1,9-
- الخشب والورق	14,7-	3,8	0,3-	11,7-	5,7-
- النسيج	0,6-	19,0	6,5	22	1,0-
- صناعة الجلود					
2. القطاع الخاص	3,0	5,0	3,5	3,5	4,5
القطاع الصناعي	2,0	1,2	3,2	3,2	2,3

المصـــدر: تقرير وزارة المالية، الوضعية الاقتصادية والمالية في نهاية سبتمبر 2004.

- صندوق النقد الدولي، فيفري 2005، الفترة (2001-2004).

من خلال الجدول، نلاحظ أن القطاع الصناعي لم يتجاوب مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وهذا نظرا للاختلالات المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي، حيث سجل القطاع العام متوسط نمو سلبي قدر بـــ : 0,8% خلال فترة تطبيق البرنامج، وهذا راجع لمتوسط معدلات النمو لجميع قطاعات الصناعة باستثناء: الطاقة، صناعة

الحديد، الميكانيك، الإلكترونيك ومواد البناء، حيث سجلت متوسط نمو إيجابي قدر بـــ : (5,6% ، 9,3% و 2,3%) على التوالي.

أما فيما يخص القطاع الخاص فقد حققت متوسط نمو إيجابي خلال مرحلة تطبيق البرنامج قدر بـــ : 4,5%، إلا أن هذه النسبة تعد غير كافية مقارنة مع التقديرات المبرمجة من خلال البرنامج، ويرجع هذا التدهور إلى عجز الجانب الاستثماري خاصة من ناحية التمويل والتعقيدات الإدارية، مما أدى إلى عجز الجانب الإنتاجي، وبذلك ضعف أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وانعكس بعدم قدرتها على المنافسة، مما تسبب في خسارة حصتها في السوق الدولية، وحتى السوق المحلية واحتلت بذلك المنتجات الصينية والتركية أكبر مكان.[2]

-قطـــاع الفـــلاحـــــة: كان هدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2001-2004) تحقيق نمو سنوي للإنتاج نسبته 10% وإنشاء 650 000 منصب عمل من بينها 250 000 منصب عمل في إطار المخطط الوطني للتشجير.[3]

وقد سجل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية منذ تنفيذه سنة 2001 إنشاء 334 000 منصب عمل شبه دائم، استصلاح 151 000 هكتار من الأراضي، وحماية 700 000 هكتار.[4]

أما فيما يخص الإنتاج، فقد سجل القطاع نسبة نمو تقدر بـــ : 13,2% سنة 2001، ثم سجل القطاع تراجعا بسبب ظاهرة الجفاف نسبة نمو سالبة سنة 2002 قدرت بـــ : -1,3 % ، أما سنة 2003 شهد القطاع نسبة نمو قياسية، وهذا راجع لتحسن الظروف المناخية حيث قدرت بنسبة 17%، وفي سنة 2004 عرف الإنتاج الزراعي انخفاضا قدرت نسبته بـــ : 3,1% ويرجع ذلك لانخفاض إنتاج الحبوب، حيث قدر إنتاجه بحوالي 40,8 مليون قنطار، وكذا التطور السلبي لإنتاج اللحوم الحمراء (-4,8%) [5] ، وتبقى النتائج المحققة في هذا القطاع دون الأهداف المرجوة من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والمتمثلة في تحقيق نمو سنوي نسبته 10%، أما فيما يخص التشغيل سمح المخطط بإنشاء 747 000 منصب شغل شبه دائم منها 336 000 منصب شغل دائم أي حوالي 45% مما يتجاوز نسبة 15% المتوقعة حسب المخطط في نهاية 2004.[6]

- **قطـــاع البنـــاء والأشغـــال العموميـــة:** يعتبر هذا القطاع، القطاع الوحيد الذي استفاد من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث أن الأولويات الممنوحة للقطاع من أجل انجاز السكنات والمنشآت القاعدية الاجتماعية والاقتصادية ضمن المخطط وبرنامج كراء وبيع السكنات التابعة للوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره (AADL) هي التي سمحت بتسجيل نمو في القطاع لسنة 2002 قدر بـــ : 8,2%.

وقد تحققت النتيجة بفضل ميزانية التجهيز وبتحسين توفر مواد البناء، كما أن القطاع ساهم في التخفيف من حدة البطالة من خلال إنشاء أكثر من 000 457 منصب شغل في الفترة ما بين 2001 و 2003.[7]

أما خلال سنة 2003 سجل القطاع انخفاض في النمو قدر ب : 5,5% وهذا راجع إلى تأثير زلزال 21 ماي 2003، حيث تم توجيه جميع مخصصات القطاع للتكفل بالوضعية الاستثنائية للكارثة الطبيعية ووفقا لذلك أصبحت معايير البناء والتنظيم في مجال العمران أكثر مراجعة ومراقبة.

وفي سنة 2004 سجل القطاع تقدما حقيقيا، خاصة في مجال الهندسة المعمارية وتخفيض آجال الإنجاز وتكاليف الإنتاج وتطبيق معايير البناء وأيضا مكافحة الفرص العمرانية.[8]

- **قطـــاع المحـــروقـــات:** سجلت سنة 2001 انخفاض في سعر البرميل حيث وصل إلى 24,8 دولار مقارنة مع سنة 2000 أين قدر بـــ : 28,7 دولار للبرميل وهذا راجع إلى تفجيرات 11 سبتمبر 2001، كما انخفضت صادرات المحروقات من حيث الحجم بنسبة -5,1%، ونظرا لتزايد الطلب العالمي وبذلك الزيادة في سعر البرميل تمكن القطاع من تسجيل تطور إيجابي على مدى سنة 2003، حيث بلغ سعر البرميل 29,2 دولار مقابل 25,2 دولار سنة 2002، وبذلك قدرت نسبة النمو لسنة 2003 بـــ : 8,8% مقابل نمو قدره 3,7% لسنة 2002.[9]

- **قطاع الخـــدمات:** عرف القطاع تطورا سريعا، وهذا راجع إلى سياسة الإنتاج الاقتصادي التي تبنتها الدولة، ، أما قطاع الخدمات غير الحكومية قدر نسبة متوسط النمو

بـــ : 6,1% وهذا خلال فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث أدت الزيادة في حجم المبادلات التجارية وتنشيط وسائل النقل وتحرير قطاع الاتصالات إلى التأثير على أداء قطاع الخدمات إيجابا.

وخلاصة لما سبق، نجد أن متوسط نسبة النمو الاقتصادي خلال فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) قدرت بـــ : 5,4% وهذا تحقق بفضل قطاعي البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات، أما من ناحية القيمة المضافة الإجمالية فقد احتل قطاع المحروقات المرتبة الأولى، حيث قدم نسبة 30من الثروة الوطنية، ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 29% وساهمت الفلاحة بنسبة 18,6%، في حين قطاع البناء والأشغال العمومية ساهم تقريبا بـــ : 13% ، والصناعة ساهمت بنسبة 8,6% سنة 2003، جميع هذه القطاعات المنتجة ساهمت في تحقيق نمو اقتصادي موجب خلال فترة (2001-2004).[10]

2.3.1 التـــــوازنـــات الماليـــة الكليـــة:عرفت معدلات التضخم ارتفاعا متزايدا، حيث قدرت سنة 2002 (1,4%)، و 2,5% سنة 2003 لتصل سنة 2004 إلى 3,6%، ويرجع هذا إلى تزايد حجم النفقات العمومية لهدف تحقيق التنمية وأيضا الزيادات الحاصلة على مستوى الأجور، وبالرغم من كون هذا المعدل لا يدعو إلى القلق إلا أنه يجب توخي الحذر خاصة فيما يتعلق سياسة الأجور.

حقق ميزان المدفوعات رصيدا إيجابيا قدر بـــ: 9,6 مليار دولار، إلا أن الارتفاع القوي للواردات سنة 2004، حيث قدرت الزيادة بحوالي 40% مقارنة بسنة 2003، ويرجع ذلك إلى الحرية التجارية الناجمة عن إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي.

أما فيما يخص الديون الخارجية فقد بلغت نهاية 2004، 21,4 مليار دولار، حيث بلغت سنة 2000 : 25,1 مليار دولار.

أما فيما يتعلق بالناتج الداخلي الخام قدر بـــ: 84,6 مليار دولار سنة 2004، في حين قدر بـــ : 54,7 مليار دولارعام 2000.

على الرغم من انخفاض مستوى الناتج الداخلي الخام لكل فرد عما كان مسجل في الثمانينات، فإن الجزائر تسعى جاهدة إلى تحسين مستوى الناتج الداخلي الخام لكل فرد بالرغم من الاختلالات التي تواجهها البلاد.

حيث بلغ الناتج الداخلي الخام لكل فرد سنة 1987 بـــ : 2892 دولار ، أما سنة 2004 بلغ الناتج الداخلي الخام لكل فرد 2620 دولار.[11]

3.3.1 الجـــوانـــب الاجتماعيـــة

-**البطـــالـــة:** من أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي احداث مناصب شغل وقد تجسدت من خلال قطاعي الفلاحة والبناء والأشغال العمومية كون القطاعات استفادا مباشرة من المشاريع والعمليات المدرجة ضمن البرنامج، أما القطاعات المتعلقة بالصناعة والخدمات فقد تم احداث مناصب شغل بطريقة غير مباشرة، والجدول الموالي يبين تطور معدلات البطالة خلال فترة تطبيق البرنامج.

جـــدول رقم (5): تطـور معـدلات البطـالة خـلال الفترة (2000-2004)

الوحـــدة: (%)

السنـــوات	2000	2001	2002	2003	2004
معـدل البطـالة	29,5	27,3	25,7	23,7	17,7

المصـــدر: إحصائيات صندوق النقد الدولي لسنة 2002

- الديـــوان الوطني للإحصائيات (ONS) www.ONS.DZ -

بالنسبة لسنة 2000 قدر معدل البطالة بـــ : 29,5، وقد أخذت معدلات متناقصة خلال فترة تطبيق البرنامج، حيث تم توظيف 000 328 1 عامل سنة 2001 وارتفع إلى : 125 617 1 عامل سنة 2004 في الفلاحة، أي بزيادة قدرت بـــ : 21,77، أما قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد تم التوظيف في هذا القطاع 000 803 عامل سنة 2001 وانتقل إلى 568 967 عامل سنة 2004 أي بزيادة قدرها 20,4% ، أما قطاع الصناعة

فقد تم توظيف سنة 2001 : 000 502 عامل وارتفع العدد إلى 000 510 سنة 2004، أي بزيادة قدرها 1,59% ، أما قطاع الخدمات فقد انتقل عدد العمال من 000 565 2 عامل سنة 2001 إلى 000 759 2 عامل سنة 2003 أي بزيادة قدرها 7,5%.

وبالرغم من فرص العمل والتشغيل التي جاء بها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، إلا أنها تبقى تحت تأثير مجموعة من العوامل منها:

- العوامل والظروف المناخية والطبيعية بالنسبة لقطاع الفلاحة.
- أيضا حجم المشاريع المقترحة من طرف الدولة فيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية.

– **مستوى الفقر:** إن تحسين المستوى المعيشي للأفراد والذي يعد من اهم أهداف البرنامج بحيث ساهم في تخفيض نسبة الفقر في الجزائر وذلك خلال مرحلة تطبيق البرنامج

– **مستوى الشغل:** تضمن برنامج الحكومة ضرورة تنفيذ البرنامج الرئاسي المتعلق بإحداث مناصب شغل جديدة.

2/البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة(2005–2009): البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (PCSC)[*] هو برنامج الاستثمارات العمومية، ويعد كتكملة لمسار اعادة بناء الاقتصاد الوطني، في إطار مواصلة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وقد تم تخصيص مبالغ مالية معتبرة للبرنامج التكميلي لدعم النمو قدرت بحوالي 4203 مليار دج، أي ما يقارب 55 مليار دولار، وزعت على الأبواب التالية:

1.2 دعـــم التنمية الاقتصادية: قدرت المبالغ المخصصة لبرنامج دعم التنمية ما يعادل 8% من الغلاف الإجمالي للبرنامج حيث تم التركيز على قطاع الفلاحة والتنمية الريفية،والجدول الموالي يوضح:

جدول رقم (8): مخصصات برنامج دعم التنمية الاقتصادية الوحدة: مليـــار دج

القطـــاعـــات	المبالغ المخصصة
قطاع الفلاحة والتنمية الريفية	300,0
قطـاع الصنـاعة	13,5
قطـاع الصيـد البحـري	12,0
ترقية الاستثمار	4,5
السياحـة	3,2
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	4,0

المصدر:البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، مصالح رئاسة الحكومة، أفريل2005، ص،8.

تطويـــر المنشآت الأساسيـــة: خصص لهذا البرنامج 45,5% من الغلاف الاجتماعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، حيث خصصت السلطات العمومية لتطوير المنشآت الأساسية في مختلف مناطق الوطن ما يعادل نسبة 40,5% من الغلاف الإجمالي للبرنامج تم توزيعها كالتالي:

جدول رقم (9): برنامج تطوير المنشآت الأساسية الوحدة: مليار دج

محـــاور برنامج تطوير المنشآت الأساسية	المبالغ المخصصة
قطـــاع النقـــل	700,0
قطـاع الأشغـال العمـومية	600,0
قطـاع الماء السدود والتحويلات	393,0
قطـاع تهيئة الإقليـم	10,15

المصـــدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، مصالح رئاسة الحكومة، ص،6.

3.2 تطـوير الخدمـة العموميـة وتحديثـهـا: قدرت المبالغ المخصصة من أجل تطوير الخدمات العمومية وتحديتها ما يمثل نسبة 4,8% من الغلاف الإجمالي للبرنامج موزعة على القطاعات التاليـة:

جـــدول رقم (10): مخصصـات الخدمـة العـموميـة وتحديثهـا

الوحـــدة: مليـار دج

محـاور برنامج الخدمة العمومية وتحديتها	المبـالغ المخصصـة
العدالة	34,0
الداخليـة	64,0
المـاليـة	65,0
التجـارة	2,0
البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	16,3
قطاعات الدولة الأخرى	22,6

المصـــدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، مرجـع سـابق، ص،7.

4.2 برنـامج تحسيـن ظروف معيشـة السكـان : قدرت المبالغ المخصصة لهذا البرنامج ما يعادل نسبة 45,5 % من الغلاف الإجمالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو.

3. البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا (2006-2009): إن البرنامجين التكميليين لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا (2006-2009) جاءا كتكملة لمجموعة من الاستثمارات العمومية منذ 2001 ومراعاة للميزة الجغرافية التي خصصت بها المنطقتين.

1.3 محتوى البرنامج التكميلي لتنميـــة منـــاطق الجنـــوب :يهدف البرنامج إلى تحسين ظروف معيشة سكان المنطقة وترقية التنمية المستدامة في المنطقة، وقد خصص لهذا البرنامج 250 مليار دج، ثم أضيف مبلغ آخر حوالي 100 مليار دج، تم رصدها لدعم إنجاز مشاريع إضافية.

2.3 البرنامـــج التكميلي لتنمية منـــاطق الهضاب العليا :جاء البرنامج ليعزز عزم الدولة على السهر على تحسين ظروف معيشة المواطنين أينما وجدوا عبر التراب الوطني وكتكملة للبرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب، حيث خصص للبرنامج 620 مليار دج وهذا لتنمية مناطق الهضاب العليا.

4 برنامج التنمية الخماسي (2010-2014): البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) والذي جاء عقب مجموعة من البرامج التي تبنتها الجزائر منذ 10 سنوات ،استلزم من النفقات 21421 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين همـــا:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 700 9 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار).
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 534 11 مليار دج (أي ما يعادل 156 مليار دولار).

خـــــلاصـــــة :

من خلال سلسلة الإصلاحات الاقتصادية و التي حظيت بمساندة من صندوق النقد الدولي وبعض المؤسسات المالية الدولية، وأمام تفاقم المشاكل الاجتماعية، بات من الضروري إتباع سلسلة من الاستثمارات الكبرى لتفادي العجز الكبير الذي رافقه الانخفاض المستمر لأسعار النفط خلال عشرية التسعينات، لكن بحلول مطلع القرن الحالي عرفت أسعار النفط ارتفاعا قياسيا الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية إلى تبني العديد من الإجراءات أولها تخفيف عبء المديونية، وثانيها المباشرة في إنجاز مشاريع تنموية كبرى في إطار برامج تنموية شملت عدة قطاعات بغية إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني.

وما يمكن استخلاصه مما سبق:

- الاقتصاد يعتمد وبصورة كبيرة على موارد صندوق ضبط الموارد والذي يتاثر بدوره بالتغيرات التي تحدث في السوق العالمية النفطية، لذا يجب على السلطات العمومية البحث عن مصادر تمويلية اخرى لتمويل المشاريع التنموية،بدلا من الاعتماد على العوائد النفطية.
- ضعف التسيير تسبب في تاخر انجاز العديد من المشاريع في وقتها المحدد بسبب اعادة التقييم المتكررة لتكاليف المشاريع.
- ضرورة ترشيد عائدات المحروقات باعتبارها موارد مؤقتة.
- اقامة هياكل قاعدية يعد ضرورة اكيدة للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية ،الامر الذي يتطلب انفاق مبالغ كبيرة بالرغم من كون عائدات ونتائج هذا الانفاق لا تظهر الا على المدى الطويل.
- ضرورة تطوير آليات الرقابة والتدقيق المحاسبي وترشيد الانفاق الاستثماري خاصة في ظل الازمة المالية العالمية.
- ضرورة البحث عن شراكات اجنبية لتمويل المشاريع التنموية الكبرى و هذا تحسبا للانعكاسات السلبية لانخفاض الطلب العالمي على النفط ،و بالتالي تاثر عائداتها النفطية.

المراجـــــع:

* Le programme de soutien à la relance économique

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001، ص،122.

(2) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، الدورة العامة 24، جوان 2004، ص،28.

(3) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول التنمية البشرية سنة 2002، ص،27.

(4) تقرير حول التنمية البشرية سنة 2002 نفـس المـــرجـع السـابـق، ص،28.

(5) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2003، أهداف الألفية من أجل التنمية، إنجازات وآفاق ، الدورة العامة الخامسة والعشرون، ديسمبر 2004، ص،26.

(6) تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، مرجع سابق، ص،80.

(7) تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2002، مرجـع سابـق، ص،29.

(8) تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، مرجع سابق، ص،69.

(9) تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، مرجـع سـابق، ص،40.

(10) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير حول التنمية البشرية،سنة2002، مرجـع سـابق، ص،41.

(11) مصالح رئاسة الحكومة، الجزائر، معطيات حول تطور التنمية سنة 2004، مارس 2005، ص،2.

(*) (PCSC), le Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance.